

83721 - عقد عليها وتغير حالها فهل يطلقها ؟

السؤال

عقدت قراني على إحدى قريباتي منذ ستة شهور ، مع العلم أنني أعمل في دولة أخرى ، حيث تمت فترة الخطبة وحتى العقد وأنا في السفر ، منذ أن تم العقد وزوجتي اختلفت كثيراً وأصبحت متشائمة جداً ، وتُردد أنها لا تحس بالسعادة معي ، ولا تتوقعها في المستقبل لذا فهي تطلب الطلاق ، فهل يجوز لي تطليقها - مع العلم أنها أصبحت تعاندني في أمور هامة بالنسبة لي مثل الحجاب الشرعي الكامل ، وعملها في مكان مختلط ، وأنا أحب أن أحافظ على ديني - ؟ .

الإجابة المفصلة

الأصل في الطلاق الكراهة ؛ لما يحصل به من تقطع أواصر المصاهرة ، وتشتيت الأسرة ، وضياع الأولاد .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

الأصل في الطلاقِ الحظرُ ، وإنما أبيح منه قدرَ الحاجةِ .

" مجموع الفتاوى " (33 / 81) .

وقال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله

- :

الأصل في الطلاق الكراهة ، والدليل : قوله تعالى في الذين (يُؤْلُونَ مِنْ

نِسَائِهِمْ) أي : يحلفون ألا يجامعوا مدة أربعة أشهر (فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ

اللَّهِ عَفْوٌ رَحِيمٌ . وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ

عَلِيمٌ) وهذا فيه شيء من التهديد ، لكن في الفياء ، أي : الرجوع ، قال : (فَإِنَّ

اللَّهِ عَفْوٌ رَحِيمٌ) فدل هذا على أن الطلاق غير محبوب إلى الله عز وجل ، وأن

الأصل فيه الكراهة ، وهو كذلك .

" الشرح الممتع " (10 / 428) .

ولكن لما كانت طباع الناس وأخلاقهم

ودينهم يتفاوت ويختلف من شخص لآخر ، كان لا بدَّ من تشريع الطلاق

، فقد تنازى المرأة ببقائها مع زوجها لقله دينه أو سوء خلقه أو غلظ طباعه ، كما قد

يتنازى الرجل ببقاء زوجته معه لعدم صلاحيتها لتربية أولاده ، أو عدم إعطائه حقه من

العشرة بالمعروف ، ومن هنا كان تشريع الطلاق موافقاً للحكمة وموافقاً لطبيعة

الخلقة .

وقد يكون لكلا الزوجين خير ومصلحة في الطلاق ، كما قال

تعالى : (وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ وَكَانَ

اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا) النساء/130

، لذا فليس الطلاق نهاية الدنيا ،

ويمكن أن يكون الطلاق الوسيلة الناجعة لما بين الزوجين من تنافر في الطباع ، وعدم

توافق في السلوك والأخلاق والأفعال .

وعليه : فالذي ننصحك به هو توسيط العقلاء من أهلك وأهلها لإقناعها بضرورة تغيير

سلوكها وتصرفاتها معك ، وأن تعاهدك على السير على الطريق المستقيم في حياتكما

الزوجية من غير اعوجاج ولا انحراف ، وإخبارها بأنه بمثل هذا يمكنك الاستمرار معها

للزواج ، فإن استجابت وقبلت هذا فالحمد لله ، ولعل الله أن يؤدم بينكما ، ويجمع

بينكما على خير ، وننصحك بأن تتريث فترة قبل إتمام الزواج ، لترى مدى رغبتها في

الاستقامة في الحياة معك ، ثم مدى قدرتها . بالفعل . على تنفيذ ذلك .

وإن لم تقبل فالذي نراه أن تطلقها ، وطلاقها الآن خير لك ولها من طلاقها بعد الدخول

، أو بعد الإنجاب .

ولو فعلت هذا وحصل الطلاق فليس عليك إثم ؛ لأن الطلاق في حقه هنا يكون واجباً أو

مستحباً وخاصة إذا أصرّت على عملها المختلط ، وهو أمرٌ محرّم لا ينبغي لك

التفاوض عليه ، بل يجب إلزامها بالخروج منه ، ولو أصرّت فيكفي هذا الأمر لتطبيقها

، فكيف إذا انضم إليه ما عندها من أمور أخرى .

والله أعلم